سنة في هذا المعنى بين من صام الجمعة والسبت وبين من صام الجمعة وحده فعلنا انه لمعنى اخر وذلك المعنى والله اعلم لا يخلو من احد الوجهين على تبيين لنا احدهما ان نقول كره تعظيما لوم الجمعة بما خصاه بالصوم لان اليهود يعرفون اختصاص السبت بالقوم تعظيما له والنصارى يعرفون اختصاص الاحد بالصوم تعظيما له ولما كان موقع الجمعة من هذه الامة موقع اليومين من احدى الطائفتين احب ان يخالف هديها هديهم فلم يرد ان يخصه بالصوم والاخر ان نقول ان النبي صلى الله عليه وسلم لما وجد الايجاب فداسنا شهر الجمعة بفضائل لم يسنها غيرها من الايام علما ورد في الاحاديث الصحيح وجعل الاجتماع فيه للصلوة فرضا على العباد في البلاد ثم يراد تخصيصه بشيء من الاعمال سوى ما خص به من الاغتسال والتطيب والتبكير والخروج من الانام من الجمعة الى الجمعة والاعتزال وفضل ثلاثة ايام ولم يرد في باب فضيلة الايام مزيدا على ما خصه الله به الجمعة فلم يرد ان يخصه بشيء من الاعمال سوى ما خصه به انتهى وهو غاية التحقيق ونهاية التدقيق والوجه الاول هو المعول لانه على المقصود اذ لم يكن لا يظهر وجه عدم اختصاص ليلة الجمعة من بين الليالي بالقيام مع انه منهي عنه كما خصاص يومه بالصيام ولعل الوجه ان لا يقتصر امته على صيام ايام من بين الايام وان لا يحصر همتهم على قيام ليلة من بين الليالي فانه كان يجر الى عوان سائر الاوقات عن اتيان الطاعات والعبادات بل اراد الشارع ان ياخذ وا من كل وقت حظهم من الصيام والقيام ولا يخصوا كل نوع من العبادة ببعض الايام كما هو دأب العوام هذا والاعتراف بالعجز عن ادراك الحكم الربانية اولى والاخذ للتعبد بالاخذ بظواهر الاحكام الشرعية اعلى واغلى متفق عليه وعنده اي عن ابي هريرة رضه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام قال ابن حج اي صلوة والظاهر ان القيام اعم في مخ الرم من بين الليالي قال النووي في هذا الحديث نهي صريح عن تخصيص ليلة الجمعة بصلوة من بين الليالي واستدل به العلماء على كراهة هذه الصلوة المبتدعة المسماة بالرغائب وقد صنف العلماء مصنفات في تقبيحها وتضليل واضعها انتهى ولعل وجه النهي عن زيادة العبادة على العادة في ليلة الجمعة ابقاء القوى على القيام بوظائف يوم الجمعة والله اعلم ولا تخصوا ايوم الجمعة بصيام من بين الايام قال الطيبي يوم نصب مفعول به لقوله ويوم منصوب لانه ظرف ومنصرف في الحديث متعدد قال المالكي المشهور في اختصاص ان يكون موافقا لخص في النووي الى مفعول وبذلك جاء قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وقول عمر بن عبد العزيز ولا تخصص فوكا وقد يكون اخص مطاوع خص فلا يتعدى كقولك خصصتك بالشيء فاختصصت به انتهى وكان محل هذا الكلام صدر الحديث وهو لا تخصوا ليلة الجمعة كما لا يخفى لكن لعله مراعاة للفظة ولعل في نسخة تقديم وتاخير فليكون ايضا محافظة على اصل وما قول ابن حج يوم الجمعة مفعول به تحرفوله كما يحافون يوما فالظاهر ان تقديره عذاب يوم لان اليوم لا يخاف وقوله يوم مخوف اي مخوف فيه او على المجاز مبالغة الا ان يكون في صوم تقديره الا ان يكون يوم الجمعة واقعا في يوم صوم يصومه احدكم اي من نذر او ورد والظاهر ان الاستثناء من ليلة الجمعة كذلك ولعله شرك ذكر والله اعلم ووجه النهي عن الاختصاص قد تقدم وقال المظهر هذا تعليل علة النهي شرك موافقة اليهود في يوم واحد من بين الاسبوع يعني عظمت اليهود السبت فلا تعظموا الجمعة بخاصة بصيام وقيام وقول لو كانت الفضائل

مخالفة

مخالفة اليهود لكان الصوم اولى لانهم يستريحون فيه ويتمتعون بالاكل والشرب ومصداق حديث اتم سلكه في الفصل الثالث من هذا الباب انتهى وفيه ان المفسود وجود المخالفة لهم في تعظيم يومهم المعظم عندهم باي نوع من انواع الاختصاص ولو كان عبادة ومخالفة لهم من وجه اخر مع انه ورد لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم وظاهره ان النهي لمخالفتهم ولعلهم طائفتان والله اعلم نعم قال العلة ورود النص وتخصيص كل يوم بعبادة ليس يوم اخر كذلك اذ قد اسنا شهر الجمعة بفضائل لم يسنها غيرها فجعل الاجتماع فيه للصلوة فرضا على العباد في البلاد فلم يراد تخصيص شيء من الاعمال سوى ما خص به من الاغتسال والتطيب والتبكير والخروج من الانام من الجمعة الى الجمعة والاعتزال وفضل ثلاثة ايام ولم يرد في باب فضيلة الايام مزيدا على ما خصه الله به الجمعة فلم يراد ان يخصه بشيء من الاعمال سوى ما خصه به انتهى وهو غاية التحقيق ونهاية التدقيق والوجه الاول هو المعول لانه على المقصود اذ لم يكن لا يظهر وجه عدم اختصاص ليلة الجمعة من بين الليالي بالقيام مع انه منهي عنه كما خصاص يومه بالصيام ولعل الوجه ان لا يقتصر امته على صيام ايام من بين الايام وان لا يحصر همتهم على قيام ليلة من بين الليالي فانه كان يجر الى عوان سائر الاوقات عن اتيان الطاعات والعبادات بل اراد الشارع ان ياخذ وا من كل وقت حظهم من الصيام والقيام ولا يخصوا كل نوع من العبادة ببعض الايام كما هو دأب العوام هذا والاعتراف بالعجز عن ادراك الحكم الربانية اولى والاخذ للتعبد بالاخذ بظواهر الاحكام الشرعية اعلى واغلى متفق عليه وعنده اي عن ابي هريرة رضه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام قال ابن حج اي صلوة والظاهر ان القيام اعم في مخ الرم من بين الليالي قال النووي في هذا الحديث نهي صريح عن تخصيص ليلة الجمعة بصلوة من بين الليالي واستدل به العلماء على كراهة هذه الصلوة المبتدعة المسماة بالرغائب وقد صنف العلماء مصنفات في تقبيحها وتضليل واضعها انتهى ولعل وجه النهي عن زيادة العبادة على العادة في ليلة الجمعة ابقاء القوى على القيام بوظائف يوم الجمعة والله اعلم ولا تخصوا ايوم الجمعة بصيام من بين الايام قال الطيبي يوم نصب مفعول به لقوله ويوم منصوب لانه ظرف ومنصرف في الحديث متعدد قال المالكي المشهور في اختصاص ان يكون موافقا لخص في النووي الى مفعول وبذلك جاء قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وقول عمر بن عبد العزيز ولا تخصص فوكا وقد يكون اخص مطاوع خص فلا يتعدى كقولك خصصتك بالشيء فاختصصت به انتهى وكان محل هذا الكلام صدر الحديث وهو لا تخصوا ليلة الجمعة كما لا يخفى لكن لعله مراعاة للفظة ولعل في نسخة تقديم وتاخير فليكون ايضا محافظة على اصل وما قول ابن حج يوم الجمعة مفعول به تحرفوله كما يحافون يوما فالظاهر ان تقديره عذاب يوم لان اليوم لا يخاف وقوله يوم مخوف اي مخوف فيه او على المجاز مبالغة الا ان يكون في صوم تقديره الا ان يكون يوم الجمعة واقعا في يوم صوم يصومه احدكم اي من نذر او ورد والظاهر ان الاستثناء من ليلة الجمعة كذلك ولعله شرك ذكر والله اعلم ووجه النهي عن الاختصاص قد تقدم وقال المظهر هذا تعليل علة النهي شرك موافقة اليهود في يوم واحد من بين الاسبوع يعني عظمت اليهود السبت فلا تعظموا الجمعة بخاصة بصيام وقيام وقول لو كانت الفضائل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)